

## قانون رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٢٠

بإصدار قانون تنظيم إدارة المخالفات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة النافذة في جمهورية مصر العربية ، تسرى أحكام القانون المرافق في شأن تنظيم إدارة المخالفات .

### (المادة الثانية)

يحل جهاز تنظيم إدارة المخالفات المنشأ بوجوب القانون المرافق محل جهاز تنظيم إدارة المخالفات المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٠١٥ ، وتنول إليه حقوقه ، ويتحمل ما عليه من التزامات .

وينقل جميع العاملين بجهاز تنظيم إدارة المخالفات المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه إلى الجهاز المنشأ بوجوب القانون المرافق بحالتهم وأوضاعهم الوظيفية دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر .

ويصدر الوزير المختص بشئون البيئة قراراً بندب أو إعارة من يلزم من المختصين للعمل بالجهاز إلى حين صدور لوائحه الداخلية على النحو المبين بالقانون المرافق .

### (المادة الثالثة)

تنول إلى وحدات الإدارة المتكاملة للمخالفات البلدية بالجهة الإدارية المختصة المنشأة بوجوب القانون المرافق ، صناديق النظافة التابعة لوحدات الإدارة المحلية المنشأة بوجوب المادة (٨) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

(المادة الرابعة)

يُصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات السارية في هذا الشأن بما لا يتعارض وأحكام القانون المرافق .

(المادة الخامسة)

مع عدم الإخلال بحكم المادة الثالثة من هذا القانون وقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، يلغى نص المادة (٨) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ، ويلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ صفر سنة ١٤٤٢ هـ

( الموافق ١٣ أكتوبر سنة ٢٠٢٠ م ) .

عبد الفتاح السيسى

## قانون تنظيم إدارة المخلفات

### الباب الأول

#### أحكام عامة

##### (الفصل الأول)

مادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات والعبارات التالية المعانى المبينة

قرین كل منها :

- ١ - **الجهاز** : جهاز تنظيم إدارة المخلفات .
- ٢ - **الوزير المختص** : الوزير المختص بشئون البيئة .
- ٣ - **الوزير المعنى** : وزير التنمية المحلية فيما يخص الوحدات المحلية ، ووزير الإسكان والمراقب والمجتمعات العمرانية فيما يخص أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة بحسب الأحوال .
- ٤ - **مجلس الإدارة** : مجلس إدارة جهاز تنظيم إدارة المخلفات .
- ٥ - **الجهات المنفذة** : الجهات الإدارية المختصة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المرخص لهم بإدارة نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات .
- ٦ - **الجهة الإدارية المختصة** : الجهة المسئولة عن إدارة المخلفات وهي المحافظة بنطاقها الإداري أو أجهزة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحسب الأحوال وذلك فيما يخص المخلفات غير الخطيرة ، وهي الوزارة المختصة بحسب الأحوال فيما يخص المواد والمخلفات الخطيرة .
- ٧ - **وحدات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية** : كيان ينشأ بموجب أحكام هذا القانون يكون مسؤولاً في نطاق اختصاصه عن الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية ، ويتبع الجهة الإدارية المختصة إدارياً ومالياً ، ويتبع الجهاز فنياً .
- ٨ - **المخلفات** : المواد التالفة أو الأشياء أو المنقولات التي تخلى عنها حائزها سواء كان يمكن إعادة تدويرها أو يلزم التخلص منها .

- ٩ - المخلفات البلدية :** المخلفات المترتبة عن الأنشطة المنزلية وغيرها من المخلفات التي تكون ماثلة للمخلفات المنزلية بسبب طبيعتها أو تكوينها على النحو الذي توضحه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ١٠ - مخلفات الهدم والبناء :** المخلفات التي ليس لها أى رد فعل فيزيائى أو كيمياى مثل : المخلفات الناتجة عن استغلال المحاجر والهدم والبناء والإنشاء والتطوير والتصلیح والطرق والمجسورة وتنظیف الأرض وإنشاء المجاري .
- ١١ - المخلفات الصناعية :** المخلفات الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الحرافية أو الناتجة عن أى نشاط مماثل ، ولا تحتوى على مخلفات خطيرة .
- ١٢ - المخلفات غير الخطيرة :** المخلفات التي بحسب طبيعتها لا تحتوى على صفة الخطورة سواء كانت مخلفات بلدية أو صناعية أو زراعية أو ناتجة عن أعمال الهدم والبناء أو ما يماثلهم .
- ١٣ - المخلفات الزراعية :** المخلفات الناتجة بشكل مباشر عن أنشطة زراعية أو بستانية أو الحدائق أو الأشجار أو الناتجة عن أنشطة تربية الحيوانات أو الطيور .
- ١٤ - المخلفات الخطيرة :** المخلفات التي تحتوى على مكونات عضوية أو غير عضوية أو مركبات يمكن لها ضرر على صحة الإنسان أو البيئة نظراً لخصائصها الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية ، أو لاحتواها على صفة من صفات الخطورة مثل المواد المعدية أو القابلة للاشتعال أو الانفجار أو السمية .
- ١٥ - المواد الخطيرة :** المواد ذات الخواص الخطيرة التي تضر بصحة الإنسان أو تؤثر تأثيراً ضاراً على البيئة مثل المواد المعدية أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتعال أو ذات الإشعاعات المؤينة .
- ١٦ - خلط المخلفات :** امتزاج أكثر من صنف من أصناف المخلفات مع بعضها البعض .
- ١٧ - الشخص :** كل شخص طبيعى أو اعتبارى ، عام أو خاص .
- ١٨ - المنتج :** كل مصنع أو مستورد أو موزع يخضع لنظامة المسئولية الممتدة للمنتج .

- ١٩ - **مولد المخلفات** : كل شخص ينتج عن نشاطه مخلفات .
- ٢٠ - **حائز المخلفات** : كل شخص توجد المخلفات بحوزته فعلاً أو حكماً .
- ٢١ - **الترخيص** : الوثيقة التي يصدرها الجهاز بتراخيص تداول المخلفات غير الخطيرة قبل البدء في مزاولة أي نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات ، أو الوثيقة التي تصدرها الوزارة المختصة بتداول المواد والمخلفات الخطيرة على النحو المحدد بهذا القانون وقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية .
- ٢٢ - **المُرخص له** : كل شخص يحمل الترخيص المنصوص عليه بالبند (٢١) من هذه المادة .
- ٢٣ - **التصرير** : وثيقة يصدرها الجهاز للسماح باستيراد وتصدير مخلفات غير خطرة أو استيراد مواد خطيرة .
- ٢٤ - **المصرح له** : كل شخص يحمل التصرير المنصوص عليه بالبند (٢٣) من هذه المادة .
- ٢٥ - **الإِدَارَةِ المِكَامَلَةِ لِلْمَخَلَفَاتِ** : التكامل بين الأنشطة المختلفة للمخلفات بما فيها عملية الحد من تولدها وإعادة استخدامها وتجميعها وتخزينها وفرزها ونقلها إلى الواقع أو المنشآت المخصصة لذلك ومعالجتها وتشميئها وإعادة تدويرها والتخلص النهائي منها بشكل آمن بيئياً .
- ٢٦ - **إِدَارَةِ الْمَخَلَفَاتِ** : إدارة أي مرحلة من مراحل الإدارة المتكاملة للمخلفات .
- ٢٧ -  **تخزين المخلفات** : إيداع مؤقت للمخلفات داخل منشأة أو موقع لها مواصفات فنية خاصة دون إجراء أي عمليات معالجة لها ، على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ٢٨ - **المقالب العشوائية** : هي الأماكن غير المرخص لها بالتخلص النهائي من المخلفات ، ولا تتوافق مع الاشتراطات البيئية .
- ٢٩ - **تداول المخلفات** : كل عملية تؤدي إلى جمع أو نقل أو تخزين أو معالجة أو استخدام المخلفات .
- ٣٠ - **إعادة الاستخدام** : عملية استخدام المخلفات لذات الغرض الذي استخدمت فيه سابقاً .

- ٣١ - **التدوير** : عملية يتم من خلالها معالجة المخلفات بشكل يسمح بإعادة استخدامها مرة أخرى في غير الغرض الذي استخدم أصلها فيه من قبل .
- ٣٢ - **الفرز** : عملية فصل مكونات المخلفات طبقاً لتصنيفاتها وأقسامها المعروفة .
- ٣٣ - **معالجة المخلفات** : كل عملية فيزيائية أو حرارية أو كيميائية أو بيولوجية تؤدي إلى تغيير في طبيعة أو مكونات المخلفات بحيث يمكن استخلاص ما يمكن تدويره أو بغض التقليل من خصائصها الملوثة بشكل يمكن من التخلص الآمن منها .
- ٣٤ - **التخلص النهائي** : كل عملية تتعلق بالتخلص الآمن من المخلفات في منشأة أو في موقع مرخص لهما بعملية التخلص من تلك المخلفات .
- ٣٥ - **الحرق المكشوف** : حرق المخلفات في أماكن مكشوفة وغير مخصصة لذلك .
- ٣٦ - **الخطة المحلية الرئيسية للإدارة المتكاملة للمخلفات** : خطة مفصلة تعدّها الوحدة الإدارية المختصة بالإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بكل جهة إدارية مختصة ، يتم عرضها بالتوافق بين مجموعة عمل مشكلة من الوزير المختص والوزير المعنى وإقرارها من مجلس إدارة الجهاز طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .
- ٣٧ - **الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات** : استراتيجية تحدد الأولويات والأدوات وال المستهدفات لتحسين منظومة إدارة المخلفات على المستوى الوطني .
- ٣٨ - **الاتفاقيات الدولية** : الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والنافذة في جمهورية مصر العربية .
- ٣٩ - **المسؤولية الممتدة المنتج** : مسؤولية بمقتضاهما يتتحمل المنتج ، كلياً أو جزئياً تكاليف إدارة المنتج خلال دورة حياته ، بما في ذلك مرحلة ما بعد الاستهلاك مثل عمليات جمع وتدوير والتخلص النهائي من المنتج .
- ٤٠ - **التسلسل الهرمي لإدارة المخلفات** : ترتيب العمليات إدارة منظومة المخلفات طبقاً لترتيب يبدأ من خفض معدلات تولد المخلفات ، ثم إعادة استخدامها ، ثم إعادة تدويرها ، ثم استرجاعها ، ثم معالجتها ، ثم التخلص النهائي منها .

٤١ - **العلامة الخضراء :** شهادة تمنح للمصنعين عند تصميم منتجاتهم بشكل يحد من تولد المخلفات أو يساعد على إعادة تدويرها بعد الاستهلاك ، ويتم وضع العلامة على المنتجات لتعريف المستهلك بالمنتجات الصديقة للبيئة .

**٤٢ - الإغراق :**

(أ) كل إلقاء متعمد في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري أو أعلى البحار للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات أو الأرصفة أو غير ذلك من النشاطات الصناعية والمصادر الأرضية .

(ب) كل إغراق متعمد في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو أعلى البحار للسفن أو التركيبات الصناعية أو غيرها ، ولا يعد إغراقاً وضع مواد في البحر لغير غرض التخلص منها مثل الكابلات والأنابيب وأجهزة البحث العلمي والرصد ، وغيرها .

**٤٣ - المنشآة :** أي كيان أو نشاط أو مشروع يصدر عنه مخلفات .

**٤٤ - الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام :** هي الأكياس البلاستيكية غير المصممة للاستخدام المتعدد .

**(الفصل الثاني)**

**الجهات المنفذة واحتياطاتها**

**مادة (٢) :**

تكون أدوار الجهات المنفذة على النحو الآتي :

١ - تقوم الجهات الإدارية المختصة بالمخلفات غير الخطيرة بصفة أساسية بالآتي :

(أ) دعم أنشطة الجهاز الفنية والرقابية .

(ب) إتاحة الأراضي المطلوبة من أجل تنفيذ وتقديم الخدمات على النحو الوارد تفصيلاً بهذا القانون .

(ج) القيام بأعمال الطرح والترسيمة ومراقبة عقود أعمال تقديم خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية .

٢ - يقوم القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المرخص لهم من الجهاز بإدارة نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات بتقديم خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات ، ووضع وتنفيذ خطط العمل الالزمة لتقديم تلك الخدمات لمنطقة الخدمة المتعاقد عليها وفقا لشروط التعاقد والضوابط والاشتراطات المنظمة لذلك .

## الباب الثاني

### جهاز تنظيم إدارة المخلفات

مادة (٣) :

تنشأ هيئة عامة تسمى "جهاز تنظيم إدارة المخلفات" ، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة ، ومقره الرئيس مدينة القاهرة ، ويتبع الوزير المختص ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الإدارة إنشاء فروع أو مكاتب للجهاز بالمحافظات الأخرى .

مادة (٤) :

يهدف الجهاز إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة وتقدير وتطوير كل ما يتعلق بأنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات ، وجدب وتشجيع الاستثمارات في مجال أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة ، ومتابعة تنفيذ الخطط الالزمة لتنظيم إدارة المخلفات بالتعاون مع مؤسسات الدولة والإدارات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية .

كما يهدف الجهاز إلى دعم العلاقات بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال إدارة المخلفات .

مادة (٥) :

للجهاز في سبيل تحقيق أهدافه أن يباشر جميع التصرفات والأعمال الالزمة لذلك ،  
وله على الأخص ما يأتي :

١ - إعداد الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات ، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية ، وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

- ٢ - إنشاء وادارة النظام الوطنى لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية ووحدات الإدارات المحلية ، وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ٣ - متابعة تنفيذ الأدوار والمسؤوليات لمختلف الفاعلين فى منظومة إدارة المخلفات وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ٤ - تحديد النطاق الجغرافي لمناطق خدمة الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية ونوعية الخدمات المطلوبة ، بالتعاون مع الجهات الإدارية المختصة .
- ٥ - إدارة موارد الجهاز المنصوص عليه بالمادة (١٢) من هذا القانون ، والتأكد من توافر الموارد المالية لدى الجهة الإدارية لتغطية ما تتعاقد عليه الجهة الإدارية المختصة من خدمات قبل إقامة التعاقد ضماناً للاستدامة المالية ل توفير الخدمات .
- ٦ - إعداد الضوابط والمعايير والنماذج الإرشادية لجميع مراحل التعاقد ، وكذا المشاركة فى تقييم العطاءات لخدمات إدارة المخلفات البلدية .
- ٧ - الرقابة على أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات ، وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد ومتابعة وتقييم الأعمال الخاصة بإدارة المخلفات ، وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ٨ - إعداد ومراجعة مقترنات تطوير وتحديث التشريعات والقوانين واللوائح والمعايير والقواعد الفنية التى تنظم أسلوب الإدارة المتكاملة للمخلفات .
- ٩ - إتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بقطاع المخلفات .
- ١٠ - تقديم خدمات الاستشارات الفنية والتوصيات للجهات الإدارية المختصة وكذلك للفاعلين فى منظومة إدارة المخلفات .
- ١١ - إصدار الأدلة الإرشادية الالزامية لإعداد الخطة المحلية الرئيسية للإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية على جميع المستويات والجهات الإدارية المختصة .

- ١٢ - تقديم الدعم الفنى اللازم للجهات الإدارية المختصة وللفاعلين فى منظومة إدارة المخلفات وإعداد خطط وحزام التدريب لبناء قدرات الفاعلين فى تلك المنظومة ، بجانب برامج رفع الوعى العام والمشاركة المجتمعية .
- ١٣ - اقتراح الآليات الاقتصادية الازمة لتحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للمخلفات بالتعاون مع الجهات المعنية والمختصة .
- ١٤ - إعداد الدراسات الفنية واقتراح آليات تحديد مقابل أداء خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات .
- ١٥ - تشجيع الفرص الاستثمارية فى مجال الإدارة المتكاملة للمخلفات من خلال وضع الأسعار التحفيزية لمخرجات السماد والمفروزات والوقود البديل بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية والمختصة .
- ١٦ - تشجيع البحوث والدراسات التطبيقية للمشروعات والمبادرات الرائدة والتجريبية والمبادرات الفردية والمؤسسة التى تساهم فى تحسين وتطوير الأداء بإدارة المخلفات والتعاون مع الجهات الخارجية فى تحقيق ذلك فى جميع مجالات وخطوات إدارة المخلفات .
- ١٧ - إبداء الرأى الفنى فى التكنولوجيات الخاصة بعمليات معالجة وتدوير المخلفات ، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية .
- ١٨ - تقديم الدعم الفنى وإعداد الاستراتيجيات العامة والقواعد والإجراءات الازمة للحصول على تراخيص بزاولة الأنشطة المتعلقة بإدارة المخلفات .
- ١٩ - منح التراخيص الخاصة بزاولة أي نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات غير الخطرة .
- ٢٠ - إبداء الرأى فى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمخلفات ، ومتابعة تنفيذ التزامات جمهورية مصر العربية المرتبة على انضمامها لتلك الاتفاقيات ، والتنسيق مع الجهات الدولية المانحة فيما يتعلق بمشروعات المخلفات ، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية .

**مادة (٦) :**

يكون للجهاز مجلس إدارة ، يشكل برئاسة الوزير المختص ، وعضوية عدد لا يزيد على اثنى عشر عضواً يمثلون الجهات الإدارية المختصة والخبراء والجامعات ومراكز البحث . ولرئيس مجلس الإدارة دعوة مثل مفوض عن الوزارات المختصة أو الجهات المعنية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند مناقشة الموضوعات الواقعة في اختصاصها ، كما له الاستعانة بنـ يـ رـاهـ من ذـوـيـ الـخـبـرـةـ لـ بـحـثـ مـسـائـلـ مـعـيـنـةـ أوـ الاـشـتـراكـ فـيـ منـاقـشـتـهـ ، دون أن يكون لأى منهم حق التصويت في المداولات ، ويصرف لمن يدعى للحضور بدل حضور الجلسات المقرر .

ويصدر بتشكيل مجلس الإدارة وتحديد مكافأة الأعضاء وبدل حضور الجلسات قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض من الوزير المختص ، وذلك لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة .

ولمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض المهام ، كما يجوز لمجلس الإدارة أو رئيسه أن يفوض الرئيس التنفيذي للجهاز في بعض اختصاصات المجلس .

ويمنع على أى عضو الاشتراك في المداولات أو التصويت في الشئون المعروضة على مجلس الإدارة في حالة وجود أى تعارض مصالح بين مصلحته الشخصية والموضوع المعروض له أو لأحد من أقاربه حتى الدرجة الثانية ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات الالزمة لتنفيذ ذلك .

**مادة (٧) :**

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وإدارته والموافقة على السياسة العامة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق أهدافه ،  
ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون ، وله على الأخص ما يلى :

١ - الموافقة على السياسات والمخططات الاستراتيجية لإدارة الأنواع المختلفة للمخلفات ، وكذلك الموافقة على الخطة المحلية الرئيسية للإدارة المتكاملة للمخلفات .

- ٢ - اعتماد خطط وبرامج عمل الجهاز .
- ٣ - اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الشأن .
- ٤ - إقرار اللوائح المالية والفنية والإدارية وغيرها من اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم العمل بالجهاز .
- ٥ - وضع نظام التعاقد مع الخبراء والمتخصصين الذين يستعين بهم الجهاز للعمل في المشروعات التي يقوم بها أو يشرف على تنفيذها ، وتحديد أسلوب المعاملة المالية لهم ، وذلك وفقاً للقوانين المنظمة لذلك .
- ٦ - قبول المنشآت والهبات والتبرعات التي تقدم للجهاز بما لا يتعارض مع أغراضه ، ووفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الشأن .
- ٧ - تحديد فئة رسم إصدار التراخيص والتصاريح والموافقات التي يصدرها الجهاز ، بما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في هذا القانون ، ومقابل الأعمال أو الاستشارات الفنية والتوصيات أو الخدمات التي يؤديها الجهاز لغيره ويصدر بتحديد فئاتها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الإدارة .
- ٨ - إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم عمليات إدارة المخلفات .
- ٩ - الموافقة على الدراسات والمشروعات الرائدة والتجريبية والدراسات اللازمة لتطوير منظومة إدارة المخلفات .
- ١٠ - الموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد ومتابعة وتقييم ممارسات إدارة المخلفات .
- ١١ - إقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي السنوي والمركز المالي والقوائم المالية للجهاز .
- ١٢ - النظر فيما يرى الوزير المختص أو الرئيس التنفيذي للجهاز عرضه من مسائل تدخل في مجال اختصاصه .

**مادة (٨) :**

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وكلما دعت الحاجة لذلك ، ولا يكون اجتماعه صحيحًا إلا بحضور الرئيس أو نائبه وأغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجع الجانب الذى منه الرئيس ، وتكون قرارات مجلس الإدارة نهائية ونافذة فور صدورها .

وفي حالة غياب رئيس مجلس الإدارة ، يرأس جلسات المجلس الرئيس التنفيذي للجهاز ويباشر اختصاصاته خلال فترة غيابه .

**مادة (٩) :**

يكون للجهاز رئيس تنفيذى ، يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ويرشحه الوزير المختص لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة ، ويحدد القرار معاملته المالية ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للجهاز ، كما يكون مسئولاً أمام مجلس الإدارة عن سير أعمال الجهاز فنياً وإدارياً ومالياً ، ويختص بالآتى :

١ - تصريف أمور الجهاز والإشراف العام على سير العمل به ومتابعة تنفيذ لوائح وقرارات الجهاز .

٢ - إعداد وعرض الموضوعات على مجلس الإدارة .

٣ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٤ - إعداد وعرض الموازنة التخطيطية السنوية والمركز المالى والقوائم المالية للجهاز على مجلس الإدارة .

٥ - عرض تقارير دورية ربع سنوية على مجلس الإدارة عن نشاط الجهاز وسير العمل به وما تم إنجازه وفقاً للخطة والبرامج الموضوعة وتحديد معوقات الأداء والحلول المقترحة لتذليلها .

٦ - وضع نظام للائحة الخاصة بشئون العاملين بالجهاز دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية في هذا الشأن .

- ٧ - مباشرة الاختصاصات التى تحددها اللوائح الداخلية للجهاز .
  - ٨ - القيام بما يكلفه به مجلس إدارة الجهاز من أعمال أو مهام .
  - ٩ - العمل على تطوير نظم العمل بالجهاز وفروعه ومكاتبته وتدعيم قطاعاته وإصدار القرارات اللازمة لذلك .
  - ١٠ - مباشرة اختصاصات الوزير المختص فى مجال تطبيق قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨
  - ١١ - مباشرة اختصاصات الوزير المختص المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين .
  - ١٢ - أى اختصاصات أخرى يرى مجلس الإدارة إسنادها إليه .  
وللرئيس التنفيذي للجهاز أن يفوض واحداً أو أكثر من شاغلى الدرجة المتازة أو العالية بالجهاز فى مباشرة بعض اختصاصاته .
- مادة (١٠) :**

يكون لمجلس الإدارة أمانة فنية ، يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها قرار من الرئيس التنفيذي للجهاز .  
ويتولى رئاسة الأمانة الفنية أحد العاملين من شاغلى وظائف الإدارة العليا بالجهاز يختاره الرئيس التنفيذي للجهاز ، ويحضر رئيس الأمانة الفنية اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت .

**مادة (١١) :**

يمثل الرئيس التنفيذي للجهاز أمام القضاء وفي صلاته بالغير .

**مادة (١٢) :**

ت تكون موارد الجهاز مما يأتي :

١ - المبالغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة .

- ٢ - المنح والهبات والتبرعات والإعلانات التي يقبلها مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع أغراضه .
- ٣ - حصيلة رسوم إصدار التراخيص والتصاريح والموافقات التي يصدرها الجهاز ، ومقابل الموافقة على التنازل عن التراخيص للغير بما لا يجاوز مائة ألف جنيه عن كل ترخيص أو تصريح أو موافقة ، ويصدر بتحديد فئاتها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الإدارة .  
ويحصل هذا الرسم بنظام الدفع الإلكتروني أو نقداً بموجب إيصال سداد .
- ٤ - مقابل الأعمال أو الاستشارات الفنية والتوصيات أو الخدمات التي يؤديها الجهاز للغير .
- ٥ - عوائد استثمار أموال الجهاز .
- ٦ - الغرامات التي يحكم بها في الجرائم ومقابل التصالح المنصوص عليها في هذا القانون ، فيما عدا ما ورد بالبند رقم (٦) من المادة (٣٥) من هذا القانون .
- ٧ - حصيلة المقابل المنصوص عليه بالمادة (١٧) من هذا القانون .
- ٨ - أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الجهاز بما لا يتعارض مع أغراضه .

**مادة (١٣) :**

يكون للجهاز موازنة مستقلة تعد على نفط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية ، وتبدأ السنة المالية للجهاز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي ب نهايتها ، وتودع جميع حسابات الجهاز في حساب الخزانة العامة الموحد في البنك المركزي المصري ، ويرحل الفائض المحقق سنويًا من موارده الذاتية من سنة مالية إلى أخرى .

**مادة (١٤) :**

أموال الجهاز أموال عامة ، ويكون للجهاز في سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

### الباب الثالث

#### السياسات والالتزامات العامة

مادة (١٥) :

مولد المخلفات أو حائزها اتخاذ جميع التدابير الالزمة والضرورية الخاصة بالسلسلة

الهرمي لإدارة المخلفات ، من أجل تحقيق ما يأتي :

١ - الحد من تولد المخلفات .

٢ - تعزيز إعادة الاستخدام .

٣ - العمل على ضمان إعادة تدوير ومعالجة المخلفات والتخلص النهائي منها .

٤ - إدارة المخلفات بطريقة تحد من الإضرار بالصحة العامة والبيئة .

وتُحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون التدابير الأخرى التي يكون على مولد المخلفات أو حائزها اتخاذها .

مادة (١٦) :

يتتحمل مولد المخلفات أو حائزها تكلفة الإدارة المتكاملة للمخلفات بطريقة آمنة صحيًا وبائيًا وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (١٧) :

يصدر رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء وبناءً على عرض الوزير المختص بعد التنسيق مع الجهات المعنية قراراً بتحديد المنتجات ذات الأولوية التي تخضع للمسؤولية المتعددة للمنتج ، وبيان أصنافها ، والإجراءات المتبعة في شأنها ، والمقابل الذي يتحمله المنتج نظير قيام الجهة الإدارية المختصة بالتخلص الآمن من المخلفات الناتجة عن تلك المنتجات .

مادة (١٨) :

يلتزم المرخص له بممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات أن يمارس هذا النشاط بطريقة سليمة صحيًا وبائيًا في الواقع والمنشآت المخصصة لذلك وفقًا لأحكام هذا القانون ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون معايير ممارسة تلك الأنشطة بطريقة سليمة صحيًا وبائيًا .

**مادة (١٩) :**

يلتزم المرخص له عند ممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات بتوفير تدريب وتأهيل لجميع العاملين الذين يرتبط عملهم بممارسة أي من تلك الأنشطة ، كما يلتزم بتوفير سبل الحماية اللازمة لهم تنفيذاً لقواعد السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في القانون المنظم لشئون العمل .

**مادة (٢٠) :**

يُحظر الحرق المكشوف للمخلفات .

**مادة (٢١) :**

يُحظر على المرخص له بممارسة أي نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات خلط أي صنف من المخلفات مع بعضه البعض إلا بعد موافقة الجهاز وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاشتراطات والمعايير والأدلة الإرشادية لجمع ونقل وإعادة استخدام ومعالجة تلك المخلفات والتخلص النهائي منها .

**مادة (٢٢) :**

يجوز للجهة الإدارية المختصة بنفسها أو بالمساهمة مع الغير تأسيس شركة بغرض تنفيذ أي من خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٥ بالترخيص لأشخاص القانون العام بتأسيس شركات مساهمة ، وفي جميع الأحوال على تلك الشركات أن تحصل على التراخيص اللازمة في هذا الشأن وذلك بعد موافقة الجهاز .

**مادة (٢٣) :**

مع عدم الإخلال بأى مزايا أو ضمانات منصوص عليها في أي قانون آخر ، يسرى على الشركات والمنشآت التي يكون غرضها الرئيس القيام بعمليات الإدارة المتكاملة للمخلفات ذات المزايا والضمانات والإعفاءات والحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

**مادة (٢٤) :**

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، يجوز للمنشآت والشركات والأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط من أنشطة الإدارات المتكاملة للمخلفات تخصيص نسبة لا تجاوز (١٠٪) من أرباحهم السنوية الصافية لدعم وتعزيز منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات .

ويُعد ما تنفقه تلك المنشآت أو الشركات أو الأشخاص المرخص لهم من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وعلى الوزير المختص إصدار تحديد دورى لقائمة أفضل المنشآت أو الشركات التي تدعم منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات ، ويقوم بنشره وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة (٢٥) :**

يُصدر رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير المختص بالكهرباء والطاقة المتجددة تعريفة التغذية لمشروعات الطاقة المولدة من المخلفات ، على أن يتم تحديد قيمة تلك التعريفة بعد إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المطلوبة والمعدة من قبل الجهاز وجهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك للوصول إلى القيمة العادلة التي تحفز الاستثمار في هذا المجال ، على أن يتم تحديد ما تتحمله الشركات التابعة لقطاع الكهرباء بناءً على الدراسات الفنية والاقتصادية المعدة من قبل جهاز تنظيم مرافق الكهرباء وحماية المستهلك .

**مادة (٢٦) :**

تلتزم الجهات الإدارية المختصة بنقل نواتج التكريب والمخلفات التي تستخرجها الجهات المختصة بوزارة الموارد المائية والرى من المجاري المائية ومنافع أو أملاك الري والتخلص النهائي منها في الأماكن المخصصة لذلك ، وتحدد الجهة الإدارية المختصة في خطتها المحلية السنوية الاعتمادات المطلوب تخصيصها لهذا الغرض .

مادة (٢٧) :

(أ) يكون تصنيع أو استيراد أو تصدير الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام وفقاً للضوابط والاشتراطات والمواصفات الفنية التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع الوزير المختص ، ويجوز أن يتضمن القرار حظر تصنيع أو استيراد أو تصدير للأكياس المشار إليها إذا كان يدخل في مكوناتها مدخلات أو مواد من شأنها الإضرار الجسيم بالبيئة .

(ب) لا يجوز أن يكون بيع أو تداول أو تخزين أو التوزيع المجاني أو التخلص من الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام إلا وفقاً للضوابط والاشتراطات والمواصفات الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(ج) يصدر وزير المالية بعد التنسيق مع الوزير المختص ووزير التجارة والصناعة نظاماً للحوافز المالية والاقتصادية والإعفاءات الضريبية والجمالية لتشجيع استيراد وإنتاج وتصنيع البديل الآمنة الصديقة للبيئة للأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعايير والضوابط الازمة لهذه الحوافز ومواصفات تلك البديل الآمنة ، على أن يراعى عند وضع هذا النظام المزايا والأوضاع المنصوص عليها في القوانين والقرارات السارية ، وعلى الأخض تلك المتعلقة بالاستثمار والجمارك والصناعة والتعاونيات وغيرها .

(د) تُمنع المنشآت والأشخاص والمتဂون لهذه الأكياس فترة سماح لتوفيق الأوضاع على أن يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة .

مادة (٢٨) :

مع عدم الإخلال بحق التقاضى لدى الشأن التظلم من القرارات الناشئة عن تطبيق هذا القانون أمام لجنة تظلمات ويصدر بتشكيل تلك اللجنة وتحديد اختصاصاتها قرار من الوزير المختص ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيلها ونظام عملها . ولدى الشأن الطعن على قرارات هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى .

## الباب الرابع

### الخلفات غير الخطيرة

#### (الفصل الأول)

##### أحكام عامة

مادة (٢٩) :

لا تجوز ممارسة أي نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات غير الخطيرة دون الحصول على ترخيص يصدر من الجهاز ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نموذجاً للترخيص ومدته وآليات إصداره والاشتراطات والمعايير والمواصفات الخاصة به وضوابط تجديده وحالات وقفه أو إلغائه .

ويلتزم القائمون على ممارسة أي نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات باتخاذ جميع الاحتياطات الالزمة لعدم وقوع أي أضرار بالبيئة .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز للمرخص له بممارسة أي نشاط من أنشطة الإدارة المتكاملة للمخلفات غير الخطيرة أن يتنازل عن ذلك الترخيص للغير إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهاز ، وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وعلى النموذج المعد لذلك .

ويقوم الجهاز بوضع الاشتراطات الخاصة باستقبال ومعالجة المخلفات غير الخطيرة والتخلص النهائي منها ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاشتراطات والمعايير الخاصة بذلك بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة .

ويصدر الترخيص المشار إليه بالفقرة الأولى من هذه المادة للمنشآت الصناعية من الهيئة العامة للتنمية الصناعية وفقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، كما تسرى أحكامه على اشتراطات منح هذه التراخيص والتنازل عنها ، وذلك طبقاً للضوابط والاشتراطات التي يصدر بها خالل ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع الوزير المختص .

مادة (٣٠) :

يكون استيراد أي مخلفات غير خطيرة بعد الحصول على تصريح من الجهاز ، و تكون مدة هذا التصريح عام ويجدد سنويًا ، ويصدر هذا التصريح خلال عشرة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب ، وذلك طبقاً للاشتراطات والمعايير والمواصفات الخاصة التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع الوزير المختص .

(الفصل الثاني)

الخلفات البلدية

مادة (٣١) :

يقوم الجهاز بالإشراف على تنظيم وتحفيظ عمليات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية وإعداد نماذج كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بتنفيذ خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية ، وعلى الوزارات والجهات المختصة معاونة الجهاز في القيام بذلك . وتلتزم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتوفير الموارد المالية المطلوبة لضمان تنفيذ خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية في المجتمعات العمرانية طبقاً للشروط والمواصفات التي يضعها الجهاز ، وتحدد على النحو الوارد باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتكون الجهة الإدارية المختصة هي الجهة المسئولة عن إجراءات الطرح والتعاقد لتنفيذ خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية والرقابة على تنفيذ العقد ، ويتم الطرح وفقاً لنماذج كراسات الشروط والمواصفات المعدة بمعرفة الجهاز .

ويكون تقديم خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية من خلال الكيانات التي تتعاقد معها الجهة الإدارية المختصة .

وفي حالة موافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب من الجهة الإدارية المختصة وعرض من الوزير المختص ، يجوز للجهة الإدارية المختصة القيام بتنفيذ أي من خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية على النحو الوارد بالمادة (٢٢) من هذا القانون .

مادة (٣٢) :

تُنشأ وحدات لإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية بالجهة الإدارية المختصة تكون مسؤولة عن الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية ، ويكون لها عدد كاف من الإدارات بأجهزة المدن والراكز والأحياء والقرى ، وتكون مسؤولة في نطاق اختصاصها عن الآتي :

١ - إعداد الخطة المحلية الرئيسية لإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية في ضوء الاستراتيجية الوطنية لإدارة المتكاملة للمخلفات بالتوافق مع خطط التنمية والتخطيط العمراني .

٢ - تحديد وتحديث البيانات عن كميات المخلفات البلدية وأصنافها ، وإعداد قاعدة بيانات دقيقة لها .

٣ - الرقابة على تنفيذ عقود إدارة المخلفات البلدية ومساعدة الجهاز في متابعة تنفيذ منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية وتحقيق الرقابة الفنية المطلوبة .

٤ - ضمان تنفيذ الخطة المحلية الرئيسية بالتنسيق مع مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .

٥ - إعداد وتقديم برامج للتوعية الخاصة ب مجالات إدارة المخلفات بالتنسيق مع الجهاز .

٦ - وضع الآليات العملية لمتابعة تنفيذ الخطة المحلية الرئيسية لإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية وحل المشاكل التي تعيق تنفيذها وتحديثها ومراجعتها ، وتكون تلك الخطة ملزمة فور اعتمادها من الجهاز .

ومع عدم الإخلال بالمسؤولية التأديبية تلتزم وحدات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية بالجهة الإدارية المختصة بتقديم تقرير إنجاز ربع سنوي يوضح ما تم تنفيذه في ضوء الخطة المحلية الرئيسية للمخلفات البلدية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات الأساسية التي يجب توافرها في تلك الخطة والجهة المختصة بنشرها بعد اعتمادها ، وطريقة نشرها ، والمدة الازمة للانتهاء من إعدادها وتحديثها .

**مادة (٣٣) :**

تقول ملكية المخلفات البلدية للجهة الإدارية المختصة بمفرد تخلٍ حائزها عنها في الأماكن المخصصة لذلك أو بمفرد تسليمها إلى الأشخاص المرخص لهم بذلك ، ما لم تنص التعاقدات بين الجهة الإدارية المختصة وأى جهة أخرى لتقديم أي من خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية على غير ذلك .

ولا يجوز لحائز المخلفات البلدية التخلٍ عنها أو تسليمها إلا في الأماكن المخصصة لذلك أو للأشخاص المرخص لهم بذلك .

**مادة (٣٤) :**

تقوم وحدات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية بالجهة المختصة بالمحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى وأجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة بنفسها أو بواسطة الغير بتحصيل رسم شهري نظير ما تقدمه من خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات أو إحدى هذه الخدمات ، وذلك من الوحدات المبنية والأراضي الفضاء التي تخضع لأحكام هذا القانون ، وذلك وفقاً لتصنيف الفئات الآتية :

- ١ - من جنيهين إلى أربعين جنيهًا شهريًا بالنسبة للوحدات السكنية .
- ٢ - من ثلاثين جنيهًا إلى مائة جنيه شهريًا للوحدات التجارية المستقلة ، والوحدات المستخدمة مقار لأنشطة المهن والأعمال الحرة .
- ٣ - بما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه شهريًا للمنشآت الحكومية ، والهيئات العامة ، وشركات القطاع العام ، وقطاع الأعمال العام ، والمستشفيات ، ومنشآت الرعاية الصحية ، والمنشآت التعليمية الخاصة .
- ٤ - بما لا يجاوز عشرين ألف جنيه شهريًا بالنسبة للمنشآت التجارية والصناعية والسياحية والأراضي الفضاء المستغلة لأنشطة التجارية ، والشركات والمبانى الإدارية التابعة للقطاع الخاص ، والمراكز التجارية ، والفنادق والمنشآت الرياضية ، وما يماثلها من منشآت أو أنشطة .

وتعفى دور العبادة من أداء هذا الرسم .

وتعفى المشروعات متناهية الصغر من نصف الرسوم المقررة في هذه المادة .

ويصدر بتحديد ضوابط وفئات هذا الرسم قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض من الوزير المعنى ، ويجوز زيادة هذه الفئات كل سنتين بنذات الأداء بواقع (١٠٪) شريطة ألا يجاوز مجموع هذه الزيادة ضعف الحد الأقصى المقرر لكل فئة .  
ويحصل هذا الرسم بالدفع الإلكتروني أو نقداً بواسطة وحدات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية بالجهة المختصة أو أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو من تنبيهه في ذلك من القطاع العام أو الخاص أو أجهزة الدولة .

ولا يخل الالتزام بأداء الرسم المشار إليه بما قد يبرم من عقود أو اتفاقات أو بروتوكولات خاصة تقوم بها المنشآت المبينة بالبندين (٣ ، ٤) من الفقرة الأولى من هذه المادة في شأن خدمات إدارة المخلفات البلدية .

وتنتهي الوحدات المحلية المختصة في المحافظات وأجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة مكاتب لتلقي شكاوى المواطنين في حالة تضررهم من عدم الالتزام بأحكام هذا القانون واتخاذ اللازم في شأنها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعايير والضوابط الالزامية لتنفيذ هذه المادة ، بما فيها أسس تحديد الجهات الملزمة بسداد هذه الرسوم .

**مادة (٣٥) :**

ينشأ صندوق للنظافة بكل محافظة أو جهاز من أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة

التي تسري عليها أحكام هذا القانون ، وتؤول إليه المبالغ الآتية :

- ١ - حصيلة الرسم المنصوص عليه في المادة (٣٤) من هذا القانون .
- ٢ - المقابل الإضافي الخاص بالتعاقدات التي تبرمها الجهة الإدارية المختصة مع بعض المنشآت نظير تقديم كل أو بعض خدمات الإدارة المتكاملة للمخلفات البلدية المنصوص عليها في المادة (٣٤) من هذا القانون .

٣ - مدفووعات شركات الكهرباء مقابل الطاقة المولدة من المخلفات طبقاً لما تتحمله من تعريفة التغذية التي يصدرها رئيس مجلس الوزراء وفقاً لحكم المادة (٢٥) من هذا القانون .

٤ - الاعتمادات التي تدرج في موازنة المحافظة للصرف على أعمال النظافة .

٥ - عائد عمليات إدارة المخلفات التي تقوم المحافظة بإدارتها .

٦ - الغرامات التي يحكم بها ومقابل التصالح لعدم سداد الرسم المنصوص عليه في المادة (٣٤) من هذا القانون .

٧ - أي موارد أخرى تخصص من الموازنة العامة للدولة .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز الصرف من موارد هذه الصناديق إلا على خدمات جمع المخلفات والقمامة والمبينة بصدر المادة (٣٤) من هذا القانون في المحافظة المختصة أو أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة تنفيذاً للخطة المفصلة التي تصدرها المحافظة أو أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة في هذا الشأن .

#### مادة (٣٦) :

تؤول إلى صندوق النظافة المنشأ بالمحافظة ، للصرف على أنشطة المخلفات البلدية

المبالغ الآتية :

نسبة (٢٥٪) من النسبة المخصصة للمحافظة من حصيلة الضريبة العقارية المنصوص عليها في قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ نسبة (١٥٪) من رصيد فائض صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة عند نهاية كل سنة مالية .

وفي حالة وجود عجز في تمويل العقود الخاصة بنظامية الإدارة المتکاملة للمخلفات البلدية بكل المحافظات تطلب وزارة التنمية المحلية وزارة المالية بتمويل صافي العجز من الموازنة العامة للدولة ، وذلك وفقاً للإجراءات والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة (٣٧) :**

تلتزم الجهة الإدارية المختصة بالتنسيق والحصول على موافقة الجهاز بتخصيص موقع إلقاء أو فرز أو معالجة المخلفات البلدية طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، كما تلتزم بتنفيذ نظم لتجمیع المخلفات البلدية ونقلها وتحديد المعايير المناسبة لذلك داخل المدن والراكز والأحياء والقرى والمجتمعات العمرانية الجديدة وإلا وجب محاسبة المختص إدارياً .

وتقوم الجهة الإدارية المختصة باتخاذ جميع الإجراءات الالزمة لتوفیر الواقع المخصص لعمليات المعالجة والتخلص النهائي من المخلفات البلدية للكيانات العاملة في هذا المجال نظير حق انتفاع اسمى وفقاً للقوانين والقواعد المنظمة لهذا الشأن .

**مادة (٣٨) :**

يحظر إلقاء أو فرز أو معالجة المخلفات البلدية إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة (٣٩) :**

يقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون مع الجهاز لدعم الشركات المتوسطة والصغرى ومتناهية الصغر العاملة في مجال جمع ونقل وتدوير المخلفات البلدية من خلال تقديم حزمة من الحوافز التمويلية والفنية لتعزيز دور تلك الشركات في منظومة إدارة المخلفات ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط اللازم توافرها للحصول على ذلك التمويل .

**مادة (٤٠) :**

تلتزم الجهة الإدارية المختصة باتخاذ جميع التدابير الالزمة لغلق المقالب العشوائية خلال عامين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويتولى الجهاز مراقبة قيام الجهة الإدارية المختصة بذلك ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات والتدابير الالزمة لذلك .

### (الفصل الثالث)

#### مخلفات الهدم و البناء

مادة (٤١) :

يقوم الجهاز بالتعاون مع الجهات الإدارية المختصة بمراجعة المنظومة الحالية لجمع ونقل والخلص من مخلفات الهدم و البناء ، وتتولى الجهة الإدارية المختصة اتخاذ جميع الإجراءات الالزامية لتنفيذ المنظومة الجديدة وتوفير المواقع المخصصة لعمليات المعالجة والخلص النهائي من مخلفات الهدم و البناء ، كما تختص بالتنسيق مع الجهاز بالإشراف على تنفيذ ومراقبة تلك العمليات .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والضوابط والمواصفات والإجراءات الالزامية لذلك .

مادة (٤٢) :

تلتزم جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال الهدم و البناء بإدارة عمليات النقل والتدوير والخلص الآمن من خلال الأشخاص المرخص لهم بذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وعلى الأشخاص المرخص لهم بممارسة أنشطة الإدارة المتكاملة لمخلفات الهدم و البناء بإعادة تدويرها أو التخلص منها في الواقع المخصصة لذلك .

وفي جميع الأحوال ، يكون للجهة الإدارية المختصة القيام بهذه الأعمال على نفقة مولد تلك المخلفات إذا أخل أو أهمل أو قصر في القيام بأى مرحلة من هذه المراحل على النحو الوارد تفصيلاً باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٤٣) :

تلتزم الجهة الإدارية المختصة بإصدار تراخيص الهدم و البناء بعدم إصدار أى تراخيص بتلك الأعمال إلا إذا قدم طالب الترخيص ما يفيد تعاقده مع شخص مرخص له من الجهاز بتبادل مخلفات الهدم و البناء ، وإلا وجب مسألة المختص تأديبياً .

**مادة (٤٤) :**

يلتزم الجهاز بالاشتراك مع الجهات الإدارية المختصة بوضع نظام لتحفيز المشروعات الخاصة بإعادة تدوير ومعالجة مخلفات الهدم والبناء وفقاً للضوابط التي يصدرها مجلس إدارة الجهاز .

**(الفصل الرابع)**

**المخلفات الزراعية**

**مادة (٤٥) :**

يحظر إلقاء المخلفات الزراعية في المجاري المائية أو التخلص منها في غير الأماكن المخصصة لذلك .

ولمولد المخلفات الزراعية أو حائزها اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإعادة استخدامها أو معالجتها في أماكن تولدها أو في الأماكن التي تحددها الجهة الإدارية المختصة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون التدابير التي يتعين على مولد المخلفات الزراعية اتخاذها .

**مادة (٤٦) :**

على الجهات الإدارية المختصة ومديريات الزراعة اتخاذ جميع التدابير نحو توفير الأرضى اللازمة والكافية لإدارة المخلفات الزراعية بما في ذلك إعادة استخدامها في المجالات المختلفة مثل علف للحيوانات أو كسماد عضوى أو كوقود بديل أو غيرها ، كما تختص بالتنسيق مع الجهاز بالإشراف على تنظيم وتحطيط ومراقبة الإدارية المتكاملة للمخلفات الزراعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات التي يلزم على الجهات الإدارية المختصة اتخاذها لتحفيز معالجة المخلفات الزراعية وأليات نقل تلك المخلفات إلى الواقع الخاصة لمعالجتها وأليات التمويل والحوافز الاقتصادية لتعزيز منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات الزراعية .

### (الفصل الخامس)

#### الخلافات الصناعية

مادة (٤٧) :

على المناطق الصناعية والمناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والهيئة العامة للتنمية الصناعية وضع خطة متكاملة لإدارة المخلفات الصناعية ، على أن يتم تحديد الخطة ومراجعتها بصفة دورية ، وتكون تلك الخطة نافذة فور اعتمادها من الجهاز ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات الواجب توافرها في هذه الخطة والفترade la date de publication .

مادة (٤٨) :

على مولد المخلفات الصناعية الاحتفاظ بسجل لهذه المخلفات يسمى "سجل المخلفات الصناعية" ، وتضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون نموذجاً لهذا السجل ، يتضمن تصنيفها وكثياراتها وأنواعها وكيفية التعامل معها ، وتحتخص الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتنسيق مع الجهاز بمتابعة هذا السجل والتأكد من مطابقة بياناته للواقع ، ويلتزم مولد المخلفات الصناعية بإخطار الهيئة والجهاز بالسجل بصفة دورية ، وذلك كله على النحو المبين باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٤٩) :

يلتزم مولد المخلفات الصناعية بفصلها بشكل كامل عن غيرها من المخلفات وتسليمها إلى الأشخاص المرخص لهم بذلك .

مادة (٥٠) :

تحتخص الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتنسيق مع الجهاز بالإشراف على تنظيم وتنظيم ومراقبة عمليات الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية .  
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون آليات التمويل وتحفيز الإدارة الآمنة للمخلفات الصناعية .

**مادة (٥١) :**

تلتزم المنشآت الصناعية بأن تقدم إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية خطة تفصيلية لإدارة المخلفات الصناعية المتولدة أو المتوقع تولدها من المنشآة ، وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة عند تقديم الإقرار أو طلب الحصول على الترخيص ، وفقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧

وتشترط موافقة الجهاز على الخطة التفصيلية المشار إليها فقط بالنسبة للمنشآت الصناعية الخاضعة لنظام الترخيص المسبق ، وفقاً لأحكام قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية المشار إليه .

وفي جميع الأحوال ، تختص الهيئة العامة للتنمية الصناعية بالتنسيق مع الجهاز بمتابعة تنفيذ المنشآت الصناعية لتلك الخطة .

**مادة (٥٢) :**

يضع الجهاز بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة نظام "العلامة الخضراء" لتحفيز المصنعين على زيادة نسبة المدخلات القابلة لإعادة التدوير والحد من تولد المخلفات الصناعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمنتجات الخاضعة لهذا النظام ، واشتراطات الحصول على شهادة العلامة الخضراء وفوذج هذه الشهادة .

**الباب الخامس**

**المواد والمخلفات الخطيرة**

**مادة (٥٣) :**

ينشأ بالجهاز لجنة من الجهات الإدارية المختصة للمواد والمخلفات الخطيرة تختص بوضع وإصدار ومراجعة القوائم الموحدة للمواد والمخلفات الخطيرة ، ووضع ضوابط واشتراطات التداول والإدارة المتكاملة للمواد والمخلفات الخطيرة وتحديد أسلوب الحد من تولدها ، ويكون للجنة أمانة فنية من ذوى الخبرة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون تشكيل اللجنة و اختصاصاتها ونظام عملها .

**مادة (٥٤) :**

تكون الجهة الإدارية المختصة هي المسئولة عن إصدار تراخيص التداول والإدارة المتكاملة للمواد والمخلفات الخطرة طبقاً للقواعد والضوابط والاشتراطات التي تضعها اللجنة المشار إليها بالمادة رقم (٥٣) من هذا القانون ، ويتولى الجهاز بالتنسيق مع تلك الجهات مراقبة تداول المواد والمخلفات الخطرة ، وله في سبيل ذلك اتخاذ جميع التدابير الازمة ذات الصلة ، كما يقوم الجهاز بنشر المعلومات الخاصة بالمواد والمخلفات الخطرة وتصنيفاتهما .

**مادة (٥٥) :**

يُحظر تداول المواد والمخلفات الخطرة إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز بترخيص من الجهة الإدارية المختصة .

ويحظر على المرخص لهم بتداول المواد أو المخلفات الخطرة التخلص منها أو تسليمها إلا في الأماكن المخصصة لذلك أو للأشخاص المرخص لهم بذلك .

**مادة (٥٦) :**

يلتزم القائمون على إنتاج أو إدارة المواد والمخلفات الخطرة سواء كانت في حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة باتخاذ جميع الاحتياطات التي يحددها الجهاز واللجنة المشار إليها بالمادة رقم (٥٣) من هذا القانون بما يضمن عدم حدوث أي أضرار بالبيئة .

وعلى مالك المنشأة أو المسئول عن إدارتها التي ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لهذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لأى عمليات إدارة لهذه المخلفات ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون نموذج هذا السجل والبيانات التي تدون فيه .

ويجب على مالك المنشأة أو المسئول عن إدارتها التي ينتج عنها مخلفات خطرة أن يقوم بتطهيرها وتطهير التربة والمكان التي كانت مقامة به إذا تم نقل المنشأة أو وقف نشاطها ، وذلك وفقاً للاشتراطات والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة (٥٧) :**

يلتزم المรخص لهم بالتداول والإدارة المتكاملة للمواد والمخلفات الخطرة بتقديم وثيقة تأمين أو خطاب ضمان للجهات الإدارية المختصة لتفادي الأضرار والخسائر المحتملة في حالة وقوع حادث أو تلوث ناجم عن ممارسة أي من تلك الأنشطة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الجهة المختصة بإصدار تلك الوثيقة وقيمتها أو خطاب الضمان والشروط الواجب توافرها في أي منها .

**مادة (٥٨) :**

يحظر استخدام العبوات الفارغة عن المواد الخطرة أو استخدام المنتجات الناتجة عن تدويرها إلا وفقاً للاشتراطات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة (٥٩) :**

مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية ، يحظر تصدير المواد أو المخلفات الخطرة إلى خارج جمهورية مصر العربية إلا بعد الحصول على موافقة الجهاز ، ويصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة بتحديد الاشتراطات والإجراءات الخاصة بإصدار هذه الموافقة .

**مادة (٦٠) :**

تحظر إقامة أو إدارة أي منشآت بغرض التداول أو الإدارة المتكاملة للمواد أو المخلفات الخطرة إلا بترخيص من الجهة الإدارية المختصة بعد موافقة الجهاز ، ويكون التخلص من المواد أو المخلفات الخطرة طبقاً للشروط والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . وتحدد الجهة الإدارية المختصة بعد موافقة الجهاز وبعدأخذ رأي الوزارات والجهات المعنية أماكن التخلص من هذه المواد أو المخلفات .

**مادة (٦١) :**

تلتزم جميع المنشآت التي يتختلف عن أنشطتها مخلفات خطرة بتضييفها وجمعها وتعبيتها ، كما تلتزم بتوفير أدوات ومستلزمات الفصل والمجمع والنقل والتخزين داخل المنشأة ، وتوضح اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاشتراطات والمعايير الالزمة لهذه الأدوات والمستلزمات .

**مادة (٦٢) :**

يحظر استيراد المخلفات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية ، كما يحظر مرور السفن التي تحمل مواد أو مخلفات خطرة في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أو السماح بمرورها إلا بتراخيص من وزارة النقل أو هيئة قناة السويس ، بحسب الأحوال ، وبعد موافقة الجهاز على النحو المبين بهذا القانون .

**مادة (٦٣) :**

مع عدم إخلال بأحكام الاتفاques الدوليه ، يجب على السفن العابرة أو المسجلة بجمهورية مصر العربية التي تحمل مواد أو مخلفات خطرة وقر بالبحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن تقدم إلى الجهة الإدارية المختصة وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من وزير النقل بالاتفاق مع الوزير المختص شهادة ضمان مالي في شكل تأمين أو سند تعويض أو ضمان آخر عند دخول الناقلة في البحر الإقليمي ، على أن يكون سارى المفعول ويغطى أي أضرار محتملة والتعويضات التي تقدر بمعرفة الجهة الإدارية المختصة بذلك .

ويكون لمثلى الجهة الإدارية المختصة أو هيئة قناة السويس أو وزارة النقل أو لمؤورى الضبط القضائى من موظفى الجهاز بحسب الأحوال ، إلزام ربان السفينة أو المسئول باتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من آثار التلوث ، وذلك في حالة وقوع حادث لإحدى السفن التي تحمل مواد أو مخلفات خطرة يخشى منها تلوث البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

**مادة (٦٤) :**

يحظر إغراق المواد أو المخلفات الخطرة في البحر الإقليمي أو الحرف القاري أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو أعلى البحار لجمهورية مصر العربية .

## الباب السادس

### العقوبات

مادة (٦٥) :

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر يعاقب على الأفعال المبينة فى المواد التالية بالعقوبات المنصوص عليها فيها .

مادة (٦٦) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على مائتى ألف جنيه كل من يخالف أحكام المادتين (١٨ ، ١٩) من هذا القانون .

ويجوز للمحكمة الحكم بوقف الترخيص لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر ، ولها أن تقضى بإلغاء الترخيص .

وفى حالة العود يتضاعف الحدان الأدنى والأقصى للغرامة .

مادة (٦٧) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه كل من يخالف أحكام المادتين (٢٩ ، ٣٠) من هذا القانون .

ويحكم بإعادة تصدير المخلفات غير الخطرة محل الجريمة المنصوص عليها بالمادة (٣٠) من هذا القانون على نفقة المستورد الخاصة .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس .

مادة (٦٨) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من لم يقدم بسداد الرسم المنصوص عليه فى المادة (٣٤) من هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً من إنذاره لشخصه أو فى محل إقامته بالسداد ، وتقضى المحكمة بإلزام المحكوم عليه بسداد ثلاثة أضعاف قيمة الرسم المستحق .

وفى حالة العود يتضاعف قيمة الغرامة .

**مادة (٦٩) :**

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوتين ، كل من يخالف أحكام المواد (٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١) من هذا القانون .

**مادة (٧٠) :**

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوتين ، كل من يخالف أحكام المادتين (٢٠ ، ٦٣) من هذا القانون .

**مادة (٧١) :**

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه كل من :

(أ) ألقى أو تخلص من المخلفات غير الخطيرة في غير الموضع أو الأماكن المخصصة لذلك .

(ب) فرز أو عالج المخلفات البلدية في غير الأماكن المخصصة لذلك .

(ج) سلم المخلفات غير الخطيرة إلى شخص أو منشأة غير مرخص لهما بذلك .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معًا .

وفي جميع الأحوال ، تحكم المحكمة بمصادر وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في ارتكاب الجريمة ، ودون إخلال بحقوق الغير حسني النية ، وبالإذام المحكوم عليه بالتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً على نفقةه الخاصة .

**مادة (٧٢) :**

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه كل من يخالف أحكام الفقرة الأولى من المادة (٥٥) من هذا القانون .

وفي جميع الأحوال ، تحكم المحكمة بمصادر وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في ارتكاب الجريمة ، ودون إخلال بحقوق الغير حسني النية ، وبالإذام المحكوم عليه بالتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً على نفقةه الخاصة .

**مادة (٧٣) :**

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة ملايين جنيه كل من خالف أحكام المادة (٦٢) من هذا القانون . وتقضى المحكمة بإلزام المحكوم عليه بإعادة تصدير المواد أو المخلفات الخطرة محل الجريمة على نفقته الخاصة خلال المدة التي تحددها .

**مادة (٧٤) :**

يعاقب بالسجن المؤبد ، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة ملايين جنيه ولا تزيد على خمسة وعشرين مليون جنيه كل من أغرق مواد أو مخلفات خطيرة في البحر الإقليمي أو الجرف القاري أو أعلى البحار أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

**مادة (٧٥) :**

يعاقب بالسجن ، وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه كل من يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٥) من هذا القانون . وفي جميع الأحوال ، تحكم المحكمة بمصادره وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في ارتكاب الجريمة ، دون إخلال بحقوق الغير حسنى النية وإلزام المحكوم عليه بالتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً على نفقته الخاصة .

**مادة (٧٦) :**

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل من يخالف أحكام البند (أ) من المادة (٢٧) من هذا القانون . وفي جميع الأحوال ، تحكم المحكمة بمصادر المضبوطات .

**مادة (٧٧) :**

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون إذا نشأ عنه إصابة أحد الأشخاص بعاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات إذا نشأ

عن المخالفه إصابة ثلاثة أشخاص فأكثر بهذه العاهه ، فإذا ترتب على هذا الفعل وفاة أحد الأشخاص تكون العقوبة السجن المشدد ، وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فأكثر .

**مادة (٧٨) :**

يعاقب بذات العقوبات المقررة للمؤبد عن الإداره الفعلية للشخص الاعتباري إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا ثبت علمه بها ، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإداره قد أسهم في وقوع الجريمة .  
ويكون الشخص الاعتباري مسؤولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات .

**مادة (٧٩) :**

يكون لموظفي الجهاز الذين يصدر بتحديد أسمائهم ووظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفه لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

**مادة (٨٠) :**

للوزير المختص أو من يفوضه التصالح في الجرائم المنصوص عليها في المواد  
أرقام (١٨ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٧١) من هذا القانون ، وذلك على النحو الآتى :

- ١ - قبل صدور حكم بات في الدعوى مقابل وفاء المخالف بنسبة (٥٠٪) من الحد الأقصى للغرامة .
- ٢ - بعد صدور حكم بات في الدعوى مقابل وفاء المخالف بمثل الحد الأقصى للغرامة .  
ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية والآثار المترتبة عليها .